



كلمة سعادة المدير العام في مؤتمر الريجي لمكافحة التجارة غير الشرعية

بدايةً يسعدني توجيه جليل الشكر والتقدير الى راعي هذا الحفل معالي وزير المالية الاستاذ علي حسن خليل وكذلك الى ادارة حصر التبغ والتبناك ممثلة بمديرها العام، الاستاذ ناصيف سقلاوي.

أيها السيدات والسادة:

أيها الحضور الكريم،

ان المناسبة التي تجمعنا اليوم هي المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة في لبنان، وما أوجنا لذلك في عهد فخامة الرئيس العماد ميشال عون حيث نتطلع جميعاً الى تحقيق الهدف السامي الذي يجمعنا في هذا الوطن الحبيب، ألا وهو دولة القانون والمؤسسات، ويتفرع عنها أهداف أخرى أبرزها التجارة المشروعة، خاصة وان العبارة الشهيرة التي نشأنا عليها جميعاً هي: بيروت أم الشرائع

لقد حظيت الجمارك بمكانة متميزة كأحد أهم أجهزة الدولة لناحية دورها في جباية الرسوم والضرائب، التي شكلت وما تزال لغاية يومنا هذا رافداً رئيسياً للخزينة، اذ تعتبر مورداً هاماً، لا بل الأهم، من موارد الدخل للدولة (1/3 من إيرادات الدولة يحصلها 100 موظف جمركي) .



الا أن دورها قد تطور في الآونة الأخيرة، بحيث تعدى الدور التقليدي الجبائي على أهميته، ليشمل العديد من المهام الأخرى الأساسية، أبرزها : تنمية الاقتصاد الوطني، حماية الأمن الغذائي والاجتماعي، تسهيل التجارة، تشجيع القطاعات الزراعية والصناعية و حمايتها، وذلك بهدف استتباب الأمن القومي.

وتهدف الدولة من خلال الأوضاع الجمركية والتعريفية إلى تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، كما و تعتبر الجمارك خط الدفاع الاول في مواجهة الخارجين عن القانون الذين يحاولون تهريب الممنوعات.

ففي خلال العقدين الأخيرين، وخاصة بعدما اجتاح خطر الارهاب العالم، أصبحنا معنيين اكثر فأكثر بالمساهمة في تحقيق الأمن الوطني عن طريق التركيز على مكافحة جرائم تهريب الاسلحة والمخدرات وتبييض الاموال وتمويل الارهاب والاتجار بالبشر وغيرها من الجرائم المنظمة والعبارة للحدود.

اما على الصعيد المحلي:

لقد اعتمد لبنان النظام الاقتصادي الحر الذي يقوم على مبدأ حرية التجارة والصناعة وحرية المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية في تقديم السلع و الخدمات، إلا أن هذا لا يعني ترك أبواب المنافسة مفتوحة على مصرعها بدون ضوابط، لذلك كان لا بد من خلق ضوابط قانونية بنّاءة و استخدام وسائل قامعة بغية المساهمة في الابقاء على روح التجارة الشريفة والسعي لتنامي الحركة ضمن الموانئ بعيداً عن التجارة غير المشروعة.

وهنا نشير الى أن معظم هذه النشاطات التجارية لها آثاراً سلبية وخطيرة على مجتمعنا، على سبيل المثال: تجارة التبغ غير المشروعة التي تهدد الصحة العامة للمواطنين وتؤدي الى خسارة الدولة مبالغ طائلة، فهي اضافة لمخالفتها القوانين لكونها لا تحمل أي تحذيرات صحية، تباع بأرخص الأسعار، و تصبح



متوفرة ومتاحة ، خاصة لفئتي الشباب وذوي الدخل المحدود مما يزيد من معدلات استهلاك التبغ بما يتبعه من عواقب صحية واقتصادية.

أبرز أسباب التجارة غير المشروعة:

طول الإجراءات الجمركية وتعقيدها،

ارتفاع معدلات الرسوم والضرائب ،

الفساد و الرشوة،

وهذه جميعها مظاهر تواجه الاقتصاديين الراغبين في القيام بعمليات الاستيراد أو التصدير عبر القنوات النظامية وتمثل بالنسبة اليهم مصاريف إضافية، تؤدي إلى توقف البعض عن العمل بالتجارة المشروعة وتحول بعضهم الآخر إلى التلاعب والغش عن طريق تقديم تصريحات خاطئة في الكمية أو البند التعريفي أو القيمة أو المنشأ أو التوجه نهائيا إلى التهريب.

على هذا الأساس، لا يمكن الحديث عن أي وسائل إستراتيجية لمكافحة التهريب بدون الاهتمام بمطلب تحسين ظروف العمل بالقطاع الجمركي، ما يستلزم منح امتيازات للمتعاملين النظاميين مقارنة بأولئك الذين يمتنون العمل غير المشروع.

وهنا تتحتم المسؤولية علينا من خلال تشجيع النشاط التجاري المشروع عبر **تبسيط الإجراءات** وتسهيل حركة البضائع والمسافرين وتعزيز النزاهة، وفي الوقت نفسه، مكافحة **الاتجار غير المشروع** والتصدي للتهديدات التي تُعرض صحة شعبنا وسلامته وأمنه للخطر، من أجل خلق بيئة تنافسية عادلة لقطاع الأعمال.



هذا، وقد سلطنا الضوء منذ تعييننا في خلال الأشهر المنصرمة على هذه الأمور، وقد نجحنا الى حد ما في الوصول الى الهدف المنشود من ضمن خطة استراتيجية قصيرة ومتوسطة وطويلة الامد.

وبالمناسبة، ونتيجة لنباهة الجمارك في المطار، تم توقيف سيدة فنزويلية محملة ب31 كلغ من الكوكايين، وبعد التعاون بين الجمارك اللبنانية والسلطات الفرنسية، تم توقيف الرأس المدبر لشبكة تهريب مخدرات في فنزويلا.

كما تمكنت شعبة مكافحة المخدرات من احباط عملية تهريب حوالي 3طن من حشيشة الكيف وحبوب

الكبتاغون موضبة بشكل محترف ضمن ألواح Foam sandwich panel

ينتج عن التجارة غير المشروعة مشاكل خطيرة وعديدة منها:

- ارتفاع الدين العام وخدمته

- انخفاض الايرادات الضريبية بالنسبة للنتاج المحلي

- ارتكاز الواردات على الضرائب المباشرة وغير المباشرة وهنا تكمن الاشكالية الابرز

ولا بد من تحديد ابرز الوسائل التي تؤدي الى الحد منها بشكل عام :

1- تعديل القوانين الضريبية التي تسهل التهرب الضريبي و جعلها اكثر صرامة.

2- تفعيل التواصل الالكتروني مع جميع الادارات، اذ من الضروري خلق بنك للمعلومات

يربط عمليات المكلفين بجميع الادارات والمؤسسات العامة مثل الجمارك والسجل

التجاري والشؤون العقارية والبلدية والقطاع الخاص وغرف التجارة والصناعة والنقابات

من اجل تفعيل مكافحة التهرب الضريبي.



وها ان العمل جاري حاليا" على تكريس شراكة فعلية مع القطاع الخاص ممثلا" بالهيئات الاقتصادية.

الاتفاقيات الدولية والقوانين:

وقع لبنان اتفاقيات دولية عديدة ترمي الى حماية الملكية الفكرية في مختلف جوانبها وتضمنت هذه القوانين احكاما" جزائية صارمة وفعالة اشتملت على اجراءات تحفظية ودفع بدل عطل وضرر وانزال عقوبات بحق كل من يتعدى على حق من حقوق الملكية الفكرية المقتبسة بمعظمها من احكام اتفاقية ال . TRIPS

هذا وقد خول قانون الملكية الفكرية الادبية والفنية مفوضي الشرطة والجمارك وموظفي مصلحة حماية الملكية الفكرية ضبط المخالفات الناجمة عنها.

واضافة الى هذه النصوص، فقد أنشئت احكام قانون الجمارك اللبناني (المواد من 62 الى 66) لتكرس مبدأ حماية الملكية الفكرية والعلامات والاسماء التجارية والصناعية التي تستفيد من الحماية الشرعية في لبنان (اتفاقية باريس) واعتبار البضائع المخالفة بحكم البضائع الممنوعة بصورة مطلقة .

ومما لا شك فيه أن الخبرة والمهارات التي يكتسبها مفوضو الجمارك من خلال الممارسة والدورات التدريبية تلعب دورا" اساسيا" في التعرف على البضاعة المزورة. فبالاضافة الى قيامهم بالتعرف على التزوير من خلال شكل البضاعة ونوعيتها ، فانهم ايضا" يتوصلون من خلال التدقيق المستندي الاولي و الرقابة اللاحقة، الى الاشتباه ببعض انواع البضائع نظرا" لتسميتها او ماركاتها او قيمتها المتدنية او مصدرها، وهذا جزء من عملية تحليل المخاطر التي تنتهجها الجمارك.



وهنا نشير الى أننا حققنا 10650 مخالفة جمركية مختلفة خلال العام المنصرم ادت الى تحصيل غرامات جزائية بقيمة 13.715.993.000 ل.ل

لقد تم حصر التحديات الجرمية الاكبر التي تواجه المجتمعات بثلاثة محاور اساسية هي: الفساد والجرائم الالكترونية وتمويل الارهاب وتبييض الاموال اللذين يشكلان خطر لا يستهان به على المجتمع والاقتصاد معا".

وفي اطار تطبيق الخطة الاستراتيجية التي اعتمدها المديرية العامة للجمارك ،تم ارساء اسسها على عدة محاور، أهمها :

- تبسيط الاجراءات الجمركية و تقليص زمن الافراج عن البضائع (تم اختصار اكثر من 360 مرحلة واكثر من 57 يوم عمل كما تم الغاء اكثر من 20 وظيفة واعادة ترشيد عمل الموظفين و تكليفهم بمهام اخرى. وأهم هذه الخطوات التي سنطلقها قريباً، هي التخليص المسبق للبضائع ،الذي سينعكس ايجابياً على الاقتصاد الوطني لجهة تخفيض مهلة التخليص تدريجياً" وصولاً الى الحد الادنى المطلوب)
- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص تم انشاء لجان عمل و ارساء تعاون مع غرفة الصناعة والتجارة في اطار التنسيق معها للحد من ظاهرة التجارة غير المشروعة وتلقي الشكاوى و تعزيز الشفافية من خلال تطوير الموقع الالكتروني و اطلاق الخط الساخن 1703 لتلقي الشكاوى والمراجعات والاستفسارات والابلاغ عن عمليات الغش.
- مكافحة الفساد :

- تفعيل مبدأ الثواب والعقاب



- تصحيح الأجور للموظفين

ونحن نعمل على تبني اعلان اروشا، و نتعاون مع جمعية لا فساد لتعزيز اخلاقيات المهنة ومكافحة الفساد والرشوة، وكذلك مع مدير المشروع الاقليمي لدى الامم المتحدة لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية (السيد أركان السبلاني)

- تعزيز الامن والسلامة العامة : تزويد المراكز الحدودية بأجهزة السكائر والمختبرات

الميدانية ، وتعزيز دور التحريات الجمركية .

- تطوير الموارد البشرية: مواصلة تفعيل اداء الموظفين من خلال دورات تدريبية تهدف الى

بناء قدراتهم ، أهمها عقد دورات تنظمها شركات استشارية متخصصة في هذا المجال.

أخيرا"،

قال Montesquieu في كتابه روح القوانين، "أن في حكم المؤكد أنه عندما تكون أخلاق الناس

مهذبة، فان للتجارة دورا "مهما" في حياة الناس"

وبذلك تكون الجمارك حققت عدة خطوات بهدف تسهيل حركة التجارة المشروعة وتحسين وتطوير

إجراءات العمل الجمركي وهذا بدوره سيؤدي إلى تحسين آليات تحصيل الرسوم والضرائب الجمركية

وسينعكس إيجابا على زيادتها إضافة إلى التطبيق الأمثل للقوانين والتشريعات وهذه الآليات ستدعم حتما"

الاقتصاد الوطني وتشجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

وشكرا"

